

المنطق المرحلة الأولى ميثم العقيلي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق محمد وآله الطيبين الطاهرين واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

إن الكلام في علم المنطق بجميع مراحلها الثلاثة يقع في أبواب ثلاثة وهي إجمالاً:

الأول: أمور عامة.

والثاني: التعريف.

والثالث: الاستدلال.

وتفصيل هذه الأبواب يأتي تباعاً:

الباب الأول

أمور عامة

وفيه فصول ثمانية

الفصل الأول

علم المنطق تعريفه وموضوعه وفائدته

وفيه أمور ثلاثة:

الأمر الأول: تعريف علم المنطق:

علم المنطق هو العلم الذي يتكفل بتهيئة القواعد العقلية الصحيحة في عملية الاستدلال لإعطاء نتائج صحيحة.

وذلك ببيان: أن علم المنطق من العلوم الآلية التي يكون البحث فيها ليس مستقلاً بل من أجل غيره فهو يساعدنا على التعرف على حقائق الأشياء من خلال التعرف على قواعد الاستدلال الصحيح على صحة أفكارنا أو خطئها بالبحث الصحيح وعدم الوقوع في الخطأ في الاستدلالات العقلية الموصلة لنتائج صحيحة.

الأمر الثاني: موضوع علم المنطق:

موضوع علم المنطق الذي تدور حوله مسائله عبارة عن شيء مركب من أمرين:

1- المعلوم التصوري وهو التعريف.

2- التصديقي وهو الاستدلال أو الحجة.

الأمر الثالث: فائدة علم المنطق:

فائدة علم المنطق هي صون الفكر عن الوقوع في الخطأ عند استعمال قواعده العقلية والاستدلالية للوصول لحقائق الأشياء ونتائجها الصحيحة، بل المنطق عبارة عن القواعد للفكر العقلي الصحيح، كما في احتياج سائر العلوم ومنها المنطق الى اللغة من أجل النقل والإيصال كذلك احتياج العلوم ومنها اللغة الى المنطق من أجل الفكر الصحيح.

الفصل الثاني

العلم

العلم هو انكشاف الأشياء على ما هي عليه.

وللعلم عدة تقسيمات ومنها تقسيمان:

التقسيم الأول: ينقسم العلم بحسب ملاحظة الصورة وعدمه إلى قسمين:

الأول: العلم الحضورى: وهو العلم الذي لا يحتاج الى توسط الصورة بل يحضر نفس المعلوم في نفس العالم. ومثاله:

- الحب.

- البغض.

- الجوع.

- العطش.

فالإنسان المحب والمبغض والجائع والعطشان لا يرى هناك صورة لهذه المذكورات بل حضور نفس هذه المذكورات في نفسه ووجدانه.

الثاني: العلم الحسولي: وهو العلم الذي يحتاج إلى توسط صورة بين العالم والمعلوم. ومثاله:

- علم الإنسان بوجود نار في الموقد.

فيما لو رآها فعلاً فترسم تلك الصورة في ذهنه فيعلم بالنار من خلال توسط صورة النار في الذهن.

وعلم المنطق يتكفل البحث في خصوص العلم الحسولي لا الحضورى وذلك بسبب قبول العلم الحسولي العمليات الاستدلالية والحجج العقلية المبحوث عنها في علم المنطق فيكون قابلاً للصحة والخطأ.

التقسيم الثاني: ينقسم العلم الحسولي الى تصور وتصديق:

1- التصور: وهو عبارة عن حصول صورة مفرد في الذهن من دون تعلق أي شئ. وإن كانت موارده متعددة فتارة يكون موارده واحداً، ومثاله:

- نبوة نبينا الخاتم عليه وآله السلام.

وأخرى موارد متعددة، ومثاله:

- النبوة والولاية والمعاد وغيرها.

وثالثة: يتعلق التصور بمورد مع وجود نسبة غير تامة، ومثاله:

- ولاية الإمام المعصوم.

2- التصديق: وهو عبارة عن حصول الذهن على نسبة بين مفردين. ومثاله:

- الحكم بوجود الصانع سبحانه وتعالى.

وللتصديق مراتب أربعة:

1- اليقين: وهو التصديق بمضمون الخبر على وجه القطع والعلم من دون أن يكون لاحتمال التكذيب وجه أصلاً، كما في قطنا بوجود الصانع عز وجل.

2- الظن: وهو التصديق بمضمون الخبر مع احتمال التكذيب بنسبة قليلة، كما لو علمنا بفوز رجل مع تجويز خسارته.

3- الشك: وهو التصديق بمضمون الخبر مع تساوي الطرفين، كما في طرف الفوز والخسارة.

4- الوهم: وهو التصديق بمضمون الخبر على خلاف حقيقته وصدقه.

ويدخل كل من الشك والوهم في عدم العلم أو الجهل فتارة يكون الانسان عالماً بجهله فيسمى بـ(الجهل البسيط). وثانية لا يعلم بحقيقة جهله بل يعتقد أنه من أهل العلم فيسمى بـ(الجهل المركب).

الفصل الثالث

الدلالة

الدلالة هي العلاقة بين شيئين تجعل الذهن يقفز إلى العلم بشئ ثالث نتيجة الملازمة بين هذه الأشياء. ومثاله:

– لو سمعنا صوت المؤذن يقول: (الله أكبر).

فإنه سوف يحصل عندنا بوجود شخص يؤذن في المسجد، وهذا الانتقال يسمى بـ(الدلالة). وصوت المؤذن يسمى بـ(الدال). ووجود الشخص في المسجد يسمى بـ(المدلول).

هذا إذا كان الدال والمدلول لفظاً فتسمى بـ(الدلالة اللفظية) وأما إذا لم يكن كذلك كدلالة أثر السجود في وجه العابد على تقواه وصلاحه فتسمى بـ(الدلالة غير اللفظية).

ثم أن الدلالة سواء كانت لفظية أم لا على أقسام ثلاثة:

القسم الأول: الدلالة العقلية: وهي كون العلاقة بين الدال والمدلول بحكم العقل. نحو:

– دلالة طلوع الشمس على وجود النهار وغروبها على وجود الليل.

القسم الثاني: الدلال الطبيعية: وهي كون العلاقة بين الدال والمدلول بحكم الطبع. نحو:

– دلالة احمرار الوجه على الحياء والخجل.

القسم الثالث: الدلالة الوضعية: وهي كون العلاقة بين الدال والمدلول بحكم الوضع. نحو:

– دلالة الألفاظ على معانيها بسبب وضع الواضع.

وهذه الدلالة هي المقصودة في البحث المنطقي.

الفصل الرابع

الألفاظ

هناك تقسيمات ثلاثة للألفاظ:

التقسيم الأول: لحاظ اللفظ مطلقاً عن الوحدة والتعدد:

وهو على قسمين:

القسم الأول: المفرد: وهو ما يدل على معنى ولا جزء له يدل على معنى. وهو على أقسام ثلاثة:

1- الاسم: وهو ما أنبأ عن مسمى, نحو: محمد, وعلي.

2- الأداة: وهو الحرف باصطلاح النحاة. نحو: من وفي.

3- الكلمة: وهو الفعل باصطلاح النحاة. نحو: درس وكتب.

القسم الثاني: المركب: وهو ما يدل على معنى وله جزء دال على جز ذلك المعنى. وهو على قسمين:

1- المركب التام: وهو ما يفيد فائدة تامة, وينقسم إلى قسمين:

الأول: الخبر: وهو المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب. نحو:

- الشمس طالعة.

الثاني: الإنشاء: وهو المركب التام الذي لا يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب. نحو:

- هل الشمس طالعة ؟.

2- المركب الناقص: وهو ما لم يفد فائدة تامة. وينقسم إلى قسمين:

1- المركب الناقص التقييدي.

2- المركب الناقص غير التقييدي.

التقسيم الثاني: لحاظ اللفظ متعددا:

وهو على قسمين:

القسم الأول: الترادف: وهو كثرة الألفاظ ووحدة المعنى, نحو:

- الليث والأسد والغضنفر.

الموضوعة للدلالة على الحيوان المفترس.

القسم الثاني: التباين: وهو كثرة ألفاظ مع كثرة معانيها الموضوعة لها, وهو على أقسام ثلاثة:

1- المثالان: وهو لحاظ جهة الاشتراك, نحو:

- حسن وحسين.

2- المتخالفان: وهو لحاظ جهة الاختلاف, نحو:

- سماء وأرض.

3- المتقابلان: وهو لحاظ جهة عدم الاجتماع في شئ من جهة واحدة, وهو على أقسام أربعة:

الأول: تقابل النقيضين, نحو:

- الإنسان واللاإنسان.

الثاني: تقابل الضدين, نحو:

- السواد والبياض.

الثالث: تقابل المتضايقين, نحو:

- الأبوة والبنوة.

الرابع: تقابل الملكية والعدم, نحو:

- العمى والبصر.

التقسيم الثالث: لحاظ اللفظ متعددًا:

وهو على قسمين:

القسم الأول: اللفظ المختص: وهو اللفظ الدال على الاختصاص بمعنى واحد, نحو:

- رجل.

المختص بالإنسان الذكر البالغ.

القسم الثاني: اللفظ المشترك: وهو اللفظ الدال على أكثر من معنى, وأقسامه خمسة:

1- المشترك: وهو اللفظ الدال معان متعددة بأصل الوضع, نحو:

- عين.

الدالة على العين الباصرة والناعبة والجارية وعين الجاسوس وعين الذهب وغيرها.

2- المرتجل: وهو اللفظ الدال معان متعددة على وجه لا يلحظ فيه معناه السابق. نحو:

- الصلاة.

الموضوعة لمطلق الدعاء وقد استعملت في الأفعال الخاصة من تكبير وركوع وسجود.

3- المنقول: وهو اللفظ الدال معان متعددة على وجه يلحظ فيه معناه السابق. نحو:

- الصلاة.

فيما لو لوحظ معناها السابق.

4- الحقيقة: وهو اللفظ الدال معان متعددة ولكن عند الإطلاق لا يراد منه إلا معناه الموضوع له.

نحو:

- الأسد الموضوع للحيوان المفترس.

5- المجاز: وهو اللفظ الدال معان متعددة ولكن عند الإطلاق لا يراد منه معناه الموضوع له

بواسطة قرينة. نحو:

- الأسد في قولنا: رأيت أسداً يرمي.

فانه يراد منه الرجل الشجاع بقرينة يرمي.

الفصل الخامس

المفاهيم

المفهوم عبارة عن الصورة الذهنية التي تحصل في عالم الذهن وذلك عند مشاهدة ذي الصورة في عالم الخارج وهو المصداق. فالمفهوم موطنه عالم الذهن بينما موطن المصداق عالم الخارج. والعلاقة بين المفهوم الذهني او العنوان وبين المصداق الخارجي وهو المعنوي هي انطباق المفهوم على مصداقه. ومثاله:

- مفهوم العبادة التي تعني الخضوع والتذلل أمام المولى جل وعلا وتحصل من خلال قيام العبد بأفعال خارجية تدل على خضوعه وتذلل كالصلاة والصيام والحج وغيرها من مظاهر إظهار العبودية له سبحانه وتقدس.

ثم أن المفهوم ينقسم الى قسمين:

القسم الأول: الكلي: وهو المفهوم الذي يصح انطباقه على كثيرين. نحو:

- الإنسان المنطبق على زيد وخالد وغيرهما.

وينقسم الكلي إلى قسمين:

1- المتواطئ: وهو الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتساوي من دون اختلاف. نحو:

- لفظ الحيوان المنطبق على الإنسان والأسد.

2- المشكك: وهو الكلي المنطبق على مصاديقه باختلاف وتفاوت. نحو:

- لفظ الأبيض المنطبق على الثلج والقطن.

القسم الثاني: الجزئي: وهو المفهوم الذي يصح انطباقه على كثيرين. نحو:

- زيد وخالد وغيرهما من أفراد الإنسان.

وينقسم الجزئي إلى قسمين:

1- الحقيقي: وهو الجزئي الذي مفهومه لا ينطبق على كثيرين بالمعنى المتقدم.

2- الإضافي: وهو الجزئي الذي يكون مفهومه داخلاً تحت مفهوم أوسع منه. نحو:

- لفظ زيد فإنه جزئي إضافي بالنسبة للفظ الإنسان، وهكذا الإنسان بالنسبة للحيوان.

1- الحمل الذاتي الأولي: وهو الحمل الذي يكون فيه الاتحاد بحسب المفهوم والتغاير بحسب

الاعتبار، بمعنى أن مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول وماهيته، والمغايرة بينهما اعتبارية بجهة من الجهات. ومثاله:

- الإنسان حيوان ناطق.

فان مفهوم الإنسان ومفهوم حيوان ناطق واحد إلا أن التغاير بينهما بالإجمال من طرف الإنسان والتفصيل من طرف حيوان ناطق.

2- الحمل الشائع الصناعي: وهو الحمل الذي يكون فيه الاتحاد بحسب الوجود والمصادق،

والتغاير بحسب المفهوم. بمعنى أن الموضوع من أفراد مفهوم المحمول ومصاديقه. ومثاله:

- الإنسان حيوان.

فان مفهوم انسان غير مفهوم حيوان، ولكن كل ما صدق عليه الانسان صدق عليه الحيوان.

الفصل السادس

النسب الأربعة

النسبة الواقعة بين مفهومين كليين لها أقسام أربعة، وأما النسبة بين جزئيين فهي نسبة واحدة وهي التباين. وكذا النسبة بين مفهوم كلي وجزئي فهي نسبتان؛ إما التباين أو عموم مطلق من جهة الكلي وخصوص من جهة الجزئي. وأما النسب الأربعة بين المفهومين الكليين فهي:

1-التساوي: وهي انطباق جميع مصاديق وأفراد كل من الكليين على الآخر ذهنياً وخارجاً بحيث توجد بينهما مادة الاجتماع من جميع الجهات ولا توجد بينهما مادة افتراق من جميع الجهات. نحو:

- (كل إنسان ناطق).

- (كل ناطق إنسان).

2-العموم والخصوص مطلقاً: وهي انطباق جميع مصاديق احد الكليين على الآخر وانطباق البعض الآخر على مصاديق الأول، أي لا بد من وجود مادة اجتماع بينهما ووجود مادة افتراق للأعم دون الأخص. نحو:

- (كل إنسان حيوان).

- (بعض الحيوان ليس بإنسان).

3-العموم والخصوص من وجه: وهي انطباق احد الكليين مع الآخر في بعض الأفراد والافتراق معه في البعض الآخر. نحو:

- (بعض الحيوان أبيض).

- (بعض الحيوان ليس بأبيض).

4-التباين: وهي عدم انطباق أفراد الكليين واستحالة اجتماعهما. نحو:

- (لا شيء من الإنسان بحجر).

- (لا شيء من الحجر بإنسان).

الفصل السابع

الكليات الخمسة

تنقسم الكليات بمعنى المفاهيم الكلية المحمولة على موضوعاتها القابلة للتحليل والتجزئة على وجه يصح التعريف بها الى خمسة كليات:

الكلي الأول: النوع: وهو الكلي المحمول على كثيرين متفقين في الحقيقة. وهو على قسمين:

الأول: الحقيقي: وهو الكلي المحمول بالمعنى المتقدم نحو:

- الإنسان.

المنطبق على أفراد كزيد وخالد.

الثاني: الإضافي: وهو الكلي الذي فوقه جنس، وينقسم إلى أقسام ثلاثة:

1- النوع العالي: وهو مبدأ سلسلة الأنواع الإضافية، أي ما كان بعد جنس الأجناس. ويسمى أيضاً بـ(النوع العالي). نحو:

-الجسم المطلق.

2- النوع المتوسط: وهو النوع الواقع بين النوع العالي والنوع السافل. نحو:

-الحيوان.

3- النوع السافل: وهو آخر سلسلة الأنواع الإضافية. ويسمى أيضاً بـ(نوع الأنواع). نحو:

- الانسان.

الكلي الثاني: الجنس: وهو الكلي المحمول على كثيرين مختلفة في الحقيقة. وهو على أقسام ثلاثة:

1- الجنس القريب: وهو الجنس الأقرب بالنسبة الى نوعه، ويسمى بـ(الجنس السافل). نحو:

- الحيوان بالنسبة للانسان.

2- الجنس المتوسط: وهو الجنس الواقع بين الجنس القريب والبعيد. نحو:

-الجسم النامي.

3- الجنس البعيد: وهو الجنس الواقع بعد الجنس القريب بمرتبة أو أكثر بالنسبة الى نوعه. ويسمى بـ(الجنس العالي)، نحو:

- الجسم بالنسبة للانسان جنس بعيد بسبب وقوع الحيوان بينهما.

الكلي الثالث: الفصل: وهو الكلي المحمول للمميز للنوع عن الأنواع الأخر المشاركة له في جنسه. وهو على أقسام ثلاثة:

1- الفصل القريب: وهو أقرب فصل الى نوعه، ويسمى بـ(النوع السافل). نحو:

-الحساس بالقياس إلى الحيوان.

2- الفصل المتوسط: وهو الفصل الواقع بين الفصل القريب والبعيد. نحو:

-الجسم النامي.

3- الفصل البعيد: وهو ما يأتي بعد الفصل القريب بمرتبة أو أكثر، ويسمى بـ(النوع العالي). نحو:

- الحساس بالقياس إلى الانسان.

الكلي الرابع: العرض الخاص: وهو الكلي المحمول على حقيقة واحدة فقط ويكون خارجاً عنها.
نحو:

- الضاحك.

المختص بالإنسان. وهو على قسمين:

1- النوعي: وهو الخاص الذي يميز حقيقة نوعية عن باقي الأنواع. نحو:

الضاحك المميز لنوع الانسان عن بقية الأنواع المشاركة له في جنسه.

2- الجنسي: وهو الخاص الذي يميز حقيقة جنسية عن باقي الأجناس, نحو:

- الماشي المميز لهذا الجنس عن باقي الأجناس المشاركة له في الجوهر.

الكلي الخامس: العرض العام: وهو الكلي المحمول على عدة حقائق خارجاً عنها. نحو:

- الماشي.

الذي يشترك فيه الإنسان والأسد. وهو على قسمين:

1- اللازم: وهو العرض الذي لا ينفك عن معروضه, نحو:

- الزوجية العارضة على الأربعة.

2- المفارق: وهو العرض الذي يمكن انفكاكه عن معروضه, نحو:

- المشي العارض على الانسان.

الفصل الثامن

القضية

القضية هي الجملة الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب. نحو:

- السماء صافية.

وتنقسم القضايا الى تقسيمات كثيرة ومنها ثلاثة:

التقسيم الأول: تنقسم القضية بملاحظة ثبوت النسبة وعدمه إلى قسمين؛ قضايا حملية, وقضايا

شرطية:

القسم الأول: القضايا الحملية: وهي القضايا التي يكون حكم النسبة فيها ثابتاً لجزئها أو نفيه عن

أحدهما. نحو:

- الإنسان حيوان.

وتتألف هذه القضايا من أجزاء ثلاثة:

- 1- الموضوع, وهو الإنسان.
- 2- المحمول, وهو حيوان.
- 3- الرابط, وهو الذي أوجد العلاقة بين الانسان والحيوان والنسبة بينهما.
ثم أن للقضايا الحملية تقسيمات أربعة:
الأول: تنقسم باعتبار طبيعة موضوعها أقساماً أربعة:
1- الشخصية: وهي ما كان موضوعها جزئياً. نحو:
- (عليّ إمام).
2- الطبيعية: وهي ما كان موضوعها كلياً طبيعياً. نحو:
- (الانسان نوع).
3- المهملة: وهي ما كان موضوعها كلياً غير مقترن بلفظ مبین لكمية الحكم. نحو:
- (الانسان حيوان).
4- المحصورة: وهي ما كان موضوعها كلياً مقترناً بلفظ مبین لكمية الحكم. والمحصورات أربعة:
(الموجبة الكلية, الموجبة الجزئية, السالبة الكلية, السالبة الجزئية). وسيأتي بيان سورها.
الثاني: تنقسم اعتبار وجود موضوعها قسمين:
1- الذهنية: وهي ما كان موضوعها موجوداً في الذهن. نحو:
- (شريك الباري محال).
2- الخارجية: وهي ما كان موضوعها موجوداً في الخارج. نحو:
- (أكرم العلماء). وتشير الى مجموعة بعينها.
القضية الحقيقية: وهي ما كان موضوعها مفروض الوجود. نحو:
- (أكرم العلماء). ولم تشر الى مجموعة بعينها.
الثالث: تنقسم باعتبار وجود الموضوع والمحمول قسمين:
1- المحصلة: وهي ما كان موضوعها ومحمولها موجوداً أو محصلاً. نحو:
- (زيد عالم).
2- المعدولة: وهي ما كان موضوعها ومحمولها غير موجود أو معدول بمعنى أن يكون حرف السلب جزءاً منه. نحو:
- (غير العالم غير نافع).
الرابع: تنقسم باعتبار الجهات قسمين:

الأول: المطلقة: وهي ما كان موضوعها ومحمولها مجرداً عن جهة من الجهات الثلاثة؛ الوجوب أو الامتناع أو الامكان. نحو:

– (الانسان حيوان).

الثاني: الموجهة: وهي ما كان موضوعها ومحمولها مقروناً بجهة من الجهات الثلاثة؛ الوجوب أو الامتناع أو الامكان. نحو:

– الانسان حيوان بالضرورة.

– الضدان لا يجتمعان.

– الانسان كاتب.

وتنقسم الى قسمين:

الأول: الموجهة البسيطة: وهي القضية التي لا تنحل إلى أكثر من قضية واحدة. وأقسامها ثمانية:

1- الضرورية الذاتية: وهي ما دلت على ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجوداً من دون قيد ولا شرط. نحو:

– الإنسان حيوان بالضرورة.

2- المشروطة العامة: وهي من قسم الضرورية التي تدل على ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما , ولكن ضرورتها مشروطة ببقاء عنوان الموضوع ثابتاً لذاته. نحو:

– الماشي متحرك بالضرورة.

أي متحرك ما دام ماشياً, وأما ذات الموضوع من دون قيد عنوان الماشي فلا يجب له التحرك.

3- الدائمة المطلقة: وهي ما دلت على دوام ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام الموضوع بذاته موجوداً, سواء كان ضرورياً له أو لا. نحو:

– كل فلك متحرك دائماً.

(حركة الفلك) لا يمتنع أن يزول, ولكنه لم يقع.

4- العرفية العامة: وهي من قسم الدائمة التي تدل على الدوام, ولكن الدوام فيها مشروط ببقاء عنوان الموضوع ثابتاً لذاته, فهي تشبه المشروطة العامة من ناحية اشتراط جهتها ببقاء عنوان الموضوع. نحو:

– كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً.

(تحرك الأصابع) ليس دائماً ما دام الذات, ولكنه دائم ما دام عنوان الكاتب ثابتاً لذات الكاتب.

5- المطلقة العامة: وتسمى الفعلية، وهي ما دلت على أن النسبة واقعة فعلاً، وخرجت من القوة إلى الفعل ووجدت بعد أن لم تكن، سواء كانت ضرورية أم لا، وسواء كانت دائمة أم لا، وسواء كانت واقعة في الزمان الحاضر أم في غيره. نحو:

- كل إنسان ماش بالفعل.

6- الحينية المطلقة: وهي من قسم المطلقة التي تدل على فعلية النسبة أيضاً، لكن فعليتها حين اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه. ومثالها:

- كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر.

7- الممكنة العامة: وهي ما دلت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة في القضية، فإن كانت القضية موجبة دلت على سلب ضرورة السلب، وإن كانت سالبة دلت على سلب ضرورة الإيجاب. نحو:

- كل إنسان كاتب بالإمكان العام.

8- الحينية الممكنة: وهي من قسم الممكنة التي تدل على سلب الضرورة، ولكن امكانها بلحاظ اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه. نحو:

- كل ماش مضطرب اليدين بالامكان العام حين هو ماش.

الثاني: الموجهة المركبة: وهي القضية التي تنحل إلى أكثر من قضية واحدة. وأقسامها ستة:

1- المشروطة الخاصة: وهي المشروطة العامة المقيدة باللاادوام الذاتي، لأن محمولها المحمول فيها دائم الثبوت لذات الموضوع وإن تجرد عن الوصف، فيشار باللاادوام إلى قضية مشروطة عامة صريحة ومطلقة عامة مشار إليها بكلمة (لا دائماً). نحو:

- كل شجر نام بالضرورة ما دام شجراً لا دائماً.

أي لا شيء من الشجر بنام بالفعل.

2- العرفية الخاصة: وهي العرفية العامة المقيدة باللاادوام الذاتي، لأن محمولها وإن كان دائماً ما دام الوصف هو غير دائم ما دام الذات، فيرفع به احتمال الدوام ما دام الذات، فيشار باللاادوام إلى قضية عرفية عامة صريحة ومطلقة عامة مشار إليها بكلمة (لا دائماً). نحو:

- كل شجر نام دائماً ما دام شجراً لا دائماً.

أي لا شيء من الشجر بنام بالفعل.

3- الوجودية اللاضرورية: وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورية الذاتية، فتتركب من مطلقة عامة وممكنة عامة، وسميت وجودية لأن المطلقة العامة تدل على تحقق الحكم ووجوده خارجاً، وسميت لا ضرورية لتقيدها باللاضرورية. نحو:

- كل إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة.
- أي لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام.
- 4- الوجودية اللادائمة: وهي المطلقة العامة المقيدة بالادوام الذاتي، فتتركب من مطلقتين عامتين، وسميت وجودية للسبب المتقدم. نحو:
- لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائماً.
- أي أن كل إنسان متنفس بالفعل.
- 5- الحينية اللادائمة: وهي الحينية المطلقة المقيدة بالادوام الذاتي، فتتركب من حينية مطلقة، ومطلقة عامة. وقيدت بالادوام للإشارة به الى مطلقة عامة. ومثالها:
- كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائماً.
- أي لا شيء من الطائر بخافق الجناحين بالفعل.
- 6- الممكنة الخاصة: وهي الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية، فتتركب من ممكنتين عامتين، وقيدت بالإمكان الخاص اختصاراً. نحو:
- كل حيوان متحرك بالإمكان الخاص.
- أي كل حيوان متحرك بالإمكان العام، ولا شيء من الحيوان بمتحرك بالإمكان العام.
- القسم الثاني: القضايا الشرطية: وهي التي يكون حكم النسبة فيها ثابتاً لأحد جزأها بنحو التعليق أو نفيه عنه. كقولنا:
- إذا طلعت الشمس فالنهار موجود.
- وتنحل هذه القضايا إلى قضيتين حمليتين:
- (طلعت الشمس).
- (النهار موجود).
- وتتألف من أجزاء ثلاثة:
- 1- المقدم، وهو الشرط (طلعت الشرط).
- 2- التالي، وهو جواب الشرط (النهار موجود).
- 3- الرابط، وهو أداة الشرط (إذا).
- ثم أن للقضايا الشرطية تقسيمات أربعة:
- الأول: تنقسم باعتبار انحلال القضية الشرطية الى قضيتين حمليتين:
- 1- المتصلة: وهي ما كانت النسبة بين القضيتين الحمليتين متصلة. نحو:
- (ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود).

2- المنفصلة: وهي ما كانت النسبة بين القضيتين الحمليتين منفصلة. نحو:

- (اما أن يكون العدد زوجاً او مفرداً).

الثاني: تنقسم باعتبار الاتصال الحقيقي او الاتفاقي قسمين:

1- اللزومية: نحو:

- (كلما غربت الشمس فالليل موجود).

2- الاتفاقية: نحو:

- (كلما جاء الطالب فان الاستاذ يبدأ الدرس).

الثالث: تنقسم باعتبار الانفصال الحقيقي او الاتفاقي قسمين:

1- العنادية: نحو:

-(العدد الصحيح اما ان يكون زوجا او فردا).

2- الاتفاقية: نحو:

- (اما ان يكون الجالس في المسجد محمدا او عليا).

الرابع: تنقسم باعتبار امكان اجتماع طرفي القضية الشرطية المنفصلة أقساما ثلاثة:

1- الحقيقية: وهي ما لا يمكن اجتماع طرفيها ولا ارتفاعهما في الايجاب اما في السلب فيمكن. نحو:

- (اما ان يكون العدد زوجا او فردا).

2- مانعة الجمع: وهي ما لا يمكن اجتماع طرفيها في الايجاب ويجوز ارتفاعهما اما في السلب فيمكن اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما. نحو:

- (هذا الجسم اما ان يكون شجرا او حجرا).

3- مانعة الخلو: وهي ما لا يمكن ارتفاع طرفيها في الايجاب ويجوز اجتماعهما اما في السلب فيمكن الارتفاع ولا يجوز الاجتماع. نحو:

- (اما ان يكون هذا الجسم غير ابيض او غير اسود).

التقسيم الثاني: ملاحظة الكيف أو الايجاب والسلب في القضية:

1- الموجبة: وهي القضية التي تكون فيها النسبة اما نسبة الحمل او نسبة الاتصال او الانفصال. نحو:

- (زيد قائم).

- (كلما جاءك زيد فأكرمه).

- (اما ان تكرم زيدا او لا تكرمه).

2- السالبة: وهي القضية التي تكون فيها النسبة اما سلب الحمل - يقابل حمل السلب في القضية المعدولة المحمول - او سلب الاتصال او الانفصال. نحو:

- (غير العالم مذموم).

- (ليس كلما كان زيد مبكرا كان عجولا).

- (ليس زيد اما ان يكون كاتباً او شاعراً).

التقسيم الثالث: ملاحظة عموم الحكم في القضية:

1- الكلية: وهي القضية التي يكون الحكم فيها شاملاً لجميع الأحوال والكميات, سواء كانت

القضية موجبة ام سالبة شرطية كانت أم حملية. فسور الموجبة الكلية:

- (كلما, مهما, كل, جميع).

وسور السالبة الكلية:

- (ليس ابدا, لا شيء).

2- الجزئية: وهي القضية التي يكون الحكم فيها مختصاً ببعض الحالات والكميات, سواء كانت

القضية موجبة او سالبة شرطية كانت أم حملية. فسور الموجبة الجزئية:

- (بعض, قد يكون).

وسور السالبة الجزئية:

- (ليس بعض, قد لا يكون).

الباب الثاني

التعريف

الفصل الأول

أقسام التعريف

التعريف هو بيان حقيقة الشيء وإيضاح معناه. ويسمى ذلك الشيء بالمعريف.

وأقسام التعريف ثلاثة:

القسم الأول: التعريف الحقيقي:

وهو عبارة عن ما يميز الشيء عن غيره تمييزاً ذاتياً، أي بيان ذاتياته التي يتألف منها. وهو على نوعين:

- 1- الحد التام: وهو التعريف المشتمل على جميع ذاتيات المعرف. كقولنا:
- (الإنسان حيوان ناطق).
- 2- الحد الناقص: وهو التعريف المشتمل على بعض ذاتيات المعرف. كقولنا:
- (الإنسان ناطق).

القسم الثاني: التعريف الرسمي:

وهو عبارة عن ما يميز الشيء عن غيره تمييزاً غير ذاتي، أي بذكر بعض الذاتيات أو العرضيات. وهو على نوعين:

- 1- الرسم التام: وهو التعريف المشتمل على بعض الذاتيات أو العرضيات. كقولنا:
- (الإنسان حيوان كاتب).
- 2- الرسم الناقص: وهو التعريف المشتمل على بعض العرضيات. كقولنا:
- (الإنسان كاتب).

القسم الثالث: التعريف اللفظي:

وهو عبارة عن ما يميز الشيء عن غيره تمييزاً لفظياً ببيان معانيه اللغوية الموجودة في قواميس ومعاجم اللغويين. كقولنا:

- الصعيد يعني مطلق وجه الأرض.

الفصل الثاني

شروط التعريف

يشترط في التعريف أن يكون كلما يصدق عليه التعريف يصدق عليه المعرف وبالعكس. كقولنا:
- (الإنسان حيوان ناطق).

وهذا معنى شرط المساواة الذي رتب عليه وجوب أن يكون التعريف جامعاً مانعاً؛ أما الجامعية فهي أن يقوم التعريف بإدخال جميع أفراد المعرف. وأما المانعية فهي أن يقوم التعريف بمنع دخول الأغيار من أفراد المعرف إليه. وبهذا الشرط يخرج أمور خمسة:

- 1- أن يكون التعريف أعم، لأنه لا يحقق غاية التعريف، كقولنا:
- (الإنسان حيوان ماشي).

- 2- أن يكون التعريف أخص، لأنه لا يميز المعرف عن غيره، كقولنا:
 - (الإنسان حيوان شاعر).
 3- أن يكون التعريف مبايناً، لأنه لا يصح صدق أفراد المعرف على التعريف أصلاً، كقولنا:
 - (الإنسان حجر).
 4- أن يكون التعريف أخفى، لأنه لا يحقق صابطة الانطباق غاية التعريف وفائدته، كقولنا:
 - (الإنسان هو الأب وهو والد الابن).
 5- أن يكون التعريف بالألفاظ المبهمة والغامضة كاستعمال المجازات والكنيات، كقولنا:
 - (الإنسان محور عالم الامكان).

الباب الثالث

الاستدلال

الاستدلال عبارة عن عملية يقوم بها المستدل لإثبات مطلوبه عن طريق ما يحصل لديه من الأدلة والبراهين والحجج المستفادة من القضايا المعلومة للانتقال الى حل القضايا المجهولة. وهو على قسمين:

الأول: الاستدلال المباشر: وهو عملية البرهنة على صدق او كذب قضية مجهولة بأخذ قضية أخرى لها علاقة بالأولى فيبرهن صدقها او كذبها فينشأ من علمه بذلك صدق او كذب القضية المجهولة بكيفية خاصة. وهو على قسمين:

1- التناقض.

2- التعاكس.

الثاني: الاستدلال غير المباشر: وهو عملية البرهنة على صدق او كذب قضية مجهولة بأخذ عدة قضايا معلومة والانتقال الى حل القضية المجهولة بكيفية خاصة. وهو على أقسام ثلاثة:

1- القياس.

2- الاستقراء.

3- التمثيل.

الفصل الأول

الاستدلال المباشر

القسم الأول: التناقض:

وهو اختلاف القضيتين في الإيجاب والسلب بحيث يلزم من صدق أحدهما لذاته كذب الآخر. نحو:

– زيد إنسان.

– زيد ليس بإنسان.

ولابد في هاتين القضيتين من اتحادهما بأمور واختلافهما بأمور فهنا نحوان:

النحو الأول: أمور الاتحاد بين القضيتين المتناقضتين فهي ثمانية تسمى بـ (الوحدات الثمان) وهي:

1- الاتحاد في الموضوع, فلا تناقض بين:

– (العدل حسن).

– (الظلم ليس بحسن).

2- الاتحاد في المحمول, فلا تناقض بين:

– (الظلم قبيح).

– (الظلم ليس بمحمود).

3- الاتحاد في الزمان, فلا تناقض بين:

– (القمر مضى في الليل).

– (القمر ليس بمضى في النهار).

4- الاتحاد في المكان, فلا تناقض بين:

– (مناخنا معتدل في النجف الأشرف).

– (مناخنا ليس بمعتدل في البصرة).

5- الاتحاد في القوة والفعل, فلا تناقض بين:

– (الطالب ناجح بالقوة).

– (الطالب ليس بناجح في الفعل).

6- الاتحاد في الكل والجزء, فلا تناقض بين:

– (بلدنا زراعي بعضه).

– (بلدنا ليس بزراعي كله).

7- الاتحاد في الشرط, فلا تناقض بين:

– (أنت فائز إن اتقيت ربك).

- (أنت غير فائز ان لم تتق ربك).
- 8- الاتحاد في الإضافة, فلا تناقض بين:
- (الثلاثة نصف بالإضافة للسته).
- (الثلاثة ليست بنصف بالإضافة للاثني عشر).
- فالقضايا في الأمثلة المتقدمة جميعها صادقة.
- النحو الثاني: أمور الاختلاف بين القضيتين المتناقضتين فمنها أمران:
- 1- الاختلاف في الكم وهو الكلية والجزئية, فلا تناقض بين:
- (كل إنسان حيوان).
- (لا شئ من الحيوان بإنسان).
- 2- الاختلاف في الكيف وهو السلب والإيجاب, فلا تناقض بين:
- (كل إنسان ضاحك).
- (بعض الإنسان ضاحك).
- وعلى هذا يكون التناقض بين المحصورات الأربعة كما يلي:
- 1- الموجبة الكلية نقيضها السالبة الجزئية.
- 2- الموجبة الجزئية نقيضها السالبة الكلية.
- 3- السالبة الكلية نقيضها الموجبة الكلية.
- القسم الثاني: التعاكس:
- وله طريقتان:
- الأولى: عكس المستوي:
- وهو تحويل طرفي القضية بجعل احدهما مكان الآخر مع بقاء الصدق والكيف على حالها. نحو:
- كل ماء سائل.
- بعض الماء سائل.
- فعملية العكس حصلت بالنحو التالي:
- تبديل جزأي القضية بتحويل موضوع القضية الى محمول, ومحمول القضية الى موضوع. كما في قولنا:
- (زيد إنسان).
- تصبح:
- (الإنسان زيد).
- بقاء الصدق على حاله.

- بقاء الإيجاب على حاله.

ولابد من تبعية العكس المستوي للأصل في الصدق, أي اذا صدق الأصل صدق العكس. وأما اذا كذب الأصل فلا تبعية. وأما اذا كذب العكس فيجب أن يتبعه الأصل, أي اذا كذب العكس كذب الأصل. وعلى هذا يكون عكس المستوي بين المحصورات الأربعة:

- 1- موجبة كلية عكسها المستوي موجبة كلية.
 - 2- موجبة جزئية عكسها المستوي موجبة جزئية.
 - 3- سالبة كلية عكسها المستوي سالبة كلية.
 - 4- سالبة جزئية لا يوجد لها عكس لعدم توفر شروط العكس في بعض الصور.
- الثانية: عكس النقيض:

وهو تحويل طرفي القضية ونقضهما مع بقاء الصدق والكيف. نحو:

- كل ناطق إنسان.
 - كل لا إنسان لا ناطق.
- فعملية العكس حصلت:
- تبديل طرفي القضية بجعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً مع نقض كلا الطرفين.

- بقاء الصدق على حاله.

- بقاء الإيجاب على حاله.

وعلى هذا يكون عكس النقيض بين المحصورات الأربعة:

- 1- موجبة كلية عكس نقيضها موجبة كلية.
- 2- موجبة جزئية ليس لها عكس.
- 3- سالبة كلية عكس نقيضها سالبة جزئية.
- 4- سالبة جزئية عكس نقيضها سالبة جزئية.

القسم الثالث: النقض: وهو عبارة عن تحويل القضية إلى أخرى لازمة لها في الصدق مع بقاء طرفي القضية على موضعهما.

وينقسم إلى أقسام ثلاثة:

1- نقض الموضوع, نحو:

- كل فضة معدن.

- بعض اللافضة ليس هو معدناً.

2- نقض المحمول, نحو:

- كل انسان حيوان.
- لا شيء من الانسان بلا حيوان.
- 3- نقض الموضوع والمحمول, نحو:
- كل فضة معدن.
- بعض الالافضة هو لا معدن.

الفصل الثاني

الاستدلال غير المباشر

القسم الأول: القياس:

وهو عبارة عن قول مؤلف من مقدمات مترتبة - صغرى وكبرى - يلزم من التسليم بها قول آخر وهو النتيجة. نحو:

- كل امام معصوم

- علي امام

- علي معصوم

ويتألف القياس من أمور:

الأول: هيئة القياس: وهي الصورة الخاصة والمخصوصة بين القضايا.

والثاني: مادة القياس: وهي القضايا التي تقع في القياس.

والثالث: نتيجة القياس: وهي القضية التي تم تحصيلها بعد الانتهاء من القياس.

والرابع: المطلوب: هو القول اللازم من القياس.

والخامس: الحدود: وهي الأجزاء الذاتية للقضايا سواء كانت الموضوع والمحمول في القضايا الحملية,

أم المقدم والتالي في القضايا الشرطية. ومن هذه الحدود ما كان حداً أوسط وهو القدر المشترك بين

المقدمتين. والحد الأصغر وهو ما كان موضوعاً في النتيجة وتسمى مقدمته بالصغرى. والحد الأكبر

وهو ما كان محمولاً في النتيجة وتسمى مقدمته بالكبرى.

ثم أن للقياس تقسيمين:

التقسيم الأول: بحسب الهيئة والمادة, وفيه تقسيمان:

التقسيم الأول: هيئة القياس:

وهو عبارة عن صورة القياس التي يتألف منها والشروط التي بموجبها يستلزم صدق المقدمات. وهو على نوعين:

النوع الأول: القياس الاستثنائي: وهو ما صرح بالنتيجة او بنقيضها في ضمن مقدمات. نحو:

ان كان زيد عادلا فهو امين

لكنه عادل

زيد عادل

فالنتيجة مصرح بها في المقدمات.

لو كان زيد عادلا فهو لا يعصي ربه

لكنه قد عصى ربه

ما كان زيد عادلا

فالنتيجة مصرح بنقيضها في المقدمات.

ويشترط في هذا القياس شروط ثلاثة:

1- أن تكون احدى مقدمتيه كلية فلا انتاج من جزئيتين.

2- أن لا تكون القضية الشرطية اتفافية.

3- أن تكون القضية الشرطية موجبة.

ثم إن هذا القياس على نوعين بحسب الاتصال والانفصال:

الأول: الاستثنائي المتصل, نحو:

كلما كان الماء جارياً كان معتصماً

لكن هذا الماء ليس بمعتصم

هذا الماء ليس بجاري

الثاني: الاستثنائي المنفصل, نحو:

العدد اما زوج او فرد

لكن هذا العدد زوج

هذا العدد ليس بفرد

القسم الثاني: القياس الاقتراضي: وهو ما لم يصرح في مقدماته بالنتيجة ولا بنقيضها. نحو:

شارب الخمر فاسق

كل فاسق ترد شهادته

شارب الخمر ترد شهادته

ويشترط في هذا القياس شروط خمسة:

- 1- تكرار الحد الأوسط.
 - 2- ايجاب احدى المقدمتين.
 - 3- كلية احدى المقدمتين.
 - 4- ان تتبع النتيجة أخص أو أدنى المقدمات فإذا كانت احدى المقدمتين سالبة أو موجبة فالنتيجة تكون سالبة، وإذا كانت كلية أو جزئية كانت النتيجة جزئية.
 - 5- لا يكون هذا القياس منتجا فيما اذا كانت المقدمة الصغرى سالبة والمقدمة الكبرى جزئية.
- ثم أن هذا القياس على نوعين بحسب الشرط والحمل:

الأول: الاقتزاني الشرطي، نحو:

الكلمة اما معربة او مبنية

الاسم كلمة

الاسم اما معرب او مبني

الثاني: الاقتزاني الحملي، نحو:

كل انسان فان

زيد انسان

زيد فان

ثم إن القياس الاقتزاني الحملي له أشكال أربعة معروفة، وهي:

الشكل الأول: وهو ما كان الحد الاوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى. نحو:

زيد حيوان

كل حيوان متحرك بالارادة

زيد متحرك بالارادة.

الشكل الثاني: وهو ما كان فيه الحد الاوسط محمولا في المقدمتين. نحو:

كل انسان ناطق

لا شئ من الهدهد بناطق

لا شئ من الانسان بدهد

الشكل الثالث: وهو ما كان فيه الحد الاوسط موضوعا في المقدمتين. نحو:

كل طائر حيوان

بعض الطائر اسود

بعض الحيوان اسود

الشكل الرابع: وهو ما كان فيه الحد الاوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى. نحو:

بعض المعدن يتمدد

لا شئ من الماء بمعدن

بعض ما يتمدد وليس بماء

واذا تأملنا في هذه الأشكال الأربعة وجدنا أن المنشأ فيها هو تغير الحد الأوسط كونه محددًا للنتيجة سعة وضيقاً. هذا أولاً.

وثانياً: أن الحد الاوسط يحدد بديهية الشكل بمعنى كون الشكل بين في نفسه أو لا.

وثالثاً: أن الشكل الأول فيه الموضوع والمحمول محفوظين، فاذا تغير الموضوع والمحمول حصلت الاشكال الثلاثة ووجه القرب بينها نتيجة قربها من الشكل الاول. وذلك بسبب مضافاً لكون انتاجه بديهيًا، أن انتاجه موافق للطبع. ويشترط في هذا الشكل مضافاً للشرائط العامة الخمسة المتقدمة في القياس الاقتراضي شرطان خاصان: ايجاب الصغرى، الثاني: كلية الكبرى.

التقسيم الثاني: مادة القياس:

وهو عبارة عن طبيعة مقدماته من اليقينيّات أو لا فينبغي ابتداءً بيان هذه القضايا التي ينبغي ان تكون مستغنية عن البيان والتي تؤخذ في هذه الاقيسة وهي ثمانية قضايا:

1- اليقينيّات: وهي القضايا التي اوجب التصديق بها الاعتقاد المطابق للواقع الذي لا يحتمل النقيض. كالحكم بحرارة النار.

2- المظنونّات: وهي القضايا التي اوجب التصديق بها اتباع الغالب الظن مع احتمال النقيض. كطهارة الاناء المحتمل للنجاسة.

3- المشهورات: وهي القضايا التي اوجب التصديق بها اتفاق العامة عليها. كحسن الصدف وقبح الكذب.

4- الوهميات: وهي القضايا الكاذبة التي اوجب التصديق بها قوة الوهم. كوجود طائر العنقاء.

5- المسلمات: وهي القضايا التي اوجب التصديق بها التسالم عليها. كتم النبوة بنبينا الخاتم عليه وآله السلام.

6- المقبولات: وهي القضايا التي اوجب التصديق بها قول من يوثق بقوله. كمضربة الخمر.

7- المشبهات: وهي القضايا التي اوجب التصديق بها الاعتقاد بصدقها لمشابهتها لليقينيّات لكنها كابة في الحقيقة.

8- المخيلات: وهي القضايا التي اوجب التصديق بها كونها مؤثرة في النفس لقيامه مقام التصديق. وأما أنواع الأقيسة في هذا التقسيم فهي خمسة:

- 1- البرهان: وهو ما كانت مادته من اليقينات.
- 2- الجدل: وهو ما كانت مادته من المسلمات والمشهورات.
- 3- الخطابة: وهو ما كانت مادته من المقبولات والمظنونات.
- 4- الشعر: وهو ما كانت مادته من المخيلات.
- 5- المغالطة: وهو ما كانت مادته من المشبهات او الوهميات.

التقسيم الثاني: بحسب بساطته وتركيبه, وفيه قسمان:

الأول: القياس البسيط: وهو ما تألف من قياس واحد لتحصيل مطلوب واحد. ويشمل هذا القياس جميع الأقيسة المتقدمة.

الثاني: القياس المركب: وهو ما تألف من قياسين فأكثر لتحصيل مطلوب واحد. وفيه أقسام أربعة: الأول: قياس الموصول: وهو الذي تذكر فيه النتيجة مرتين؛ مرة نتيجة لقياس, ومرة مقدمة لقياس آخر. نحو:

- كل شاعر حساس.
 - كل حساس يتألم.
 - كل شاعر يتألم.
- ونتيجة هذا القياس نجعلها مقدمة لقياس آخر فنقول:

- كل شاعر يتألم.
- كل من يتألم قوي العاطفة.
- كل شاعر قوي العاطفة.

الثاني: قياس المفصول: وهو الذي لا تذكر فيه النتيجة إلا مرة واحدة. نحو:

- كل شاعر حساس.
- كل حساس يتألم.
- كل من يتألم قوي العاطفة.
- كل شاعر قوي العاطفة

ونتيجة هذا القياس عين النتيجة السابقة في القياس الموصول.

3- قياس الخلف: وهو قياس مركب يثبت فيه المطلوب بابطال نقيضه. ويشمل هذا القياس جميع الأقيسة المتقدمة.

4- قياس المساواة: وهو قياس مركب من قياسين فيه مخالفة للقياس المنتج المؤلف من حيث لا شركة فيه في تمام الوسط, فلا بد من تحليله وإرجاعه إلى قياس منتظم ليصير على هيئة القياس المؤلف, وذلك بتحليل أصله إلى قياسين. نحو:

- (أ) مساو لـ (ب).

- (ب) مساو لـ (ج).

- (أ) مساو لـ (ج).

القسم الثاني: الاستقراء:

وهو عملية تقوم على أساس تتبع واستقراء جزئيات الشئ المراد معرفته واستنتاج حكماً كلياً مفاده اليقين أو الظن.

وينقسم الاستقراء إلى قسمين:

1- الاستقراء التام: وهو عملية تتبع جميع الجزئيات ونتيجته تكون يقينية بالمعنى المتقدم.

2- الاستقراء الناقص: وهو عملية تتبع بعض الجزئيات ونتيجته تكون ظنية بالمعنى المتقدم.

القسم الثالث: التمثيل:

وهو عملية تقوم على أساس إثبات حكم لشئ نتيجة ثبوته في شئ آخر لوجود علة مشتركة بينهما. كما في الحاق السماء بالبيت في الحدوث لكونه متشكلاً كالبيت. ومن ذلك يعلم أن أركان التمثيل أربعة:

الحكم: وهو الأمر المعلوم ثبوته والمراد إثباته.

الأصل: وهو الأمر الجزئي المعلوم ثبوت الحكم له.

الفرع: وهو الأمر المجهول المطلوب إثبات الحكم له.

علة مشتركة: وهي جهة المشابهة بين الأصل والفرع.

فلو حصرنا مثلاً سبب حرمة شرب الخمر هو الاسكار وأردنا معرفة حكم شرب النبيذ من حيث حلية شربه أو حرمة ولا حظنا بأن الخمر يشابه النبيذ فهنا قد تحققت أركان التمثيل المتقدمة فنحكم بحرمة شرب النبيذ.

هذا وأن عملية التمثيل هذه تشابه عملية القياس المنطقي لولا وجود الأصل, كما أن التمثيل يشابه القياس الفقهي المعروف عند العامة كونه من مصادر التشريع وعندنا محرم طبقاً للأدلة الصحيحة على تفصيل موكول في محله.

